

## دور السياسة المالية في مواجهة الصدمات النفطية

دراسة مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية للفترة 2014-2020

The Role of Fiscal Policies in Facing Oil Shocks: A Comparative Study between Algeria and Saudi Arabia for the Period 2014- 2020



توفيق خذري KHEMRI Tawfik

جامعة باتنة1، الجزائر، [tawfiq.khedri@univ-batna.dz](mailto:tawfiq.khedri@univ-batna.dz)

علي بهدنة BEHDENNA Ali

جامعة باتنة1، الجزائر، [ali.behdenna@univ-batna.dz](mailto:ali.behdenna@univ-batna.dz)

تاريخ الإرسال: 2022/07/31 تاريخ القبول: 2022/12/17 تاريخ النشر: 2023/01/01

### ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف أوجه الشبه والاختلاف في السياسة المالية المتبعة في الجزائر والسعودية بعد صدمة النفط لسنة 2014، والتي أدت بالأسعار إلى الانهيار بنسبة تفوق الثلثين عن مستوياتها السابقة. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن السياسة المالية التي اتبعتها الجزائر مختلفة عن تلك المعتمدة في المملكة العربية السعودية، حيث أن الجزائر اعتمدت على الضرائب في التخفيف من وطأة الصدمة ز بعد ذلك رفع الدعم الحكومي، وفي المقابل فإن الضرائب في المملكة العربية السعودية هي إيرادات هامشية على منتجات كالمالية. أما من جهة الإنفاق فقامت برفع الدعم تدريجياً على المنتجات الطاقوية.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية؛ الصدمات النفطية؛ الجزائر؛ المملكة العربية السعودية.

### Abstract:

This study aims to explore similarities and differences in fiscal policies adopted by Algeria and Saudi Arabia after the 2014 oil shock, which led to prices collapsing by more than two-thirds of their previous levels. This study concluded that the fiscal policy followed by Algeria is different from the one adopted by the Kingdom of Saudi Arabia, as Algeria relied on taxes to mitigate the impact of the shock, after which the government support was lifted. In contrast, taxes in Saudi Arabia constitute marginal revenues on luxury products. As to expenditure side, it gradually lifted subsidies on energy products

**Keywords:** Financial policy; Oil shock; Algeria; Saudi Arabia.

\* المؤلف المرسل: توفيق خذري، [tawfiq.khedri@univ-batna.dz](mailto:tawfiq.khedri@univ-batna.dz)

مقدمة:

حظيت السياسة المالية بقدر واسع من الاهتمام لدى مختلف الدول، باعتبارها أهم أدوات السياسة الاقتصادية، وأبرز وسائل التدخل الاقتصادي لدى الدولة، ويعود ذلك الاهتمام لكونها تستنبط أهدافها من الحالة السياسية والاجتماعية العالمية والمحلية، ما جعلها لا تتوقف عند هدف معين، وتعدد هذه الأهداف ساهم في ظهور عديد التدابير والآليات المالية التي تكون في غالب الأحيان حمائية. وتستخدم الدولة السياسة المالية من خلال تفعيلها لمختلف الأدوات المالية للتأثير على النشاط الاقتصادي، فتقوم باحتواء الآثار غير المرغوبة وصولاً إلى تحقيق الدعم للاقتصاد الوطني، ويمكن اعتبار السياسة المالية سلاح ذو حدين، فيقدر ما تعتبر أداة فعالة لإنجاح السياسة الاقتصادية العامة للبلاد، قد تكون سببا في تعميق الأزمات والمشاكل الاقتصادية داخل الدول في حالة فشلها في مساندة الإصلاحات الاقتصادية.

ونظرا لما يعرفه الاقتصاد العالمي عامة والاقتصاد العربي خاصة من ضربات اقتصادية حادة بفعل التراجع الفادح في أسعار النفط وبصفة دورية، شغلت الصدمات النفطية مكانة متميزة في الآونة التي تلت أعنف الصدمات النفطية التي عاشها الاقتصاد العالمي، على غرار صدمات سنوات 1973، 1979، 1986، 2008 وأخيرا سنة 2014، وتحسبا لما قد ينجم عليها من آثار سلبية عنيت بأن تكون ضمن أولى اهتمامات كثير من الدول المنتجة للنفط، على غرار الجزائر والمملكة العربية السعودية، بهدف التصدي لتداعياتها.

وبالتالي فبظهور كل صدمة نفطية سيؤدي بالضرورة إلى توجه القائمين على السياسة الاقتصادية للدولة لإعادة النظر في السياسة المالية، وانتهاج نوع السياسة التي تتناسب مع هذه الصدمة. وهو ما حصل مع الجزائر والمملكة العربية السعودية. رغم أن البلدين قد اتبعوا سياسة مالية انكماشية عقب الصدمة النفطية لسنة 2014، إلا أن الأدوات المالية الجزائرية المعمول بها تجلت في الإيرادات العامة والتي شكلت الضرائب المعدلة أكبر حصة فيها، والنفقات العامة من خلال خفض الدعم، وتكون بذلك مختلفة عن الأدوات المالية السعودية التي ظهرت على صورة إيرادات عامة مصدرها نفطي بحت بسبب عدم اعتمادها على التحصيل الضريبي، والنفقات العامة التي بان عليها الانخفاض بعد رفعها للدعم الحكومي.

مشكلة الدراسة:

في ضوء ما سبق، تكمن مشكلة الدراسة في السعي للإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

- ما دور السياسة المالية المتبعة في الجزائر والمملكة العربية السعودية لمواجهة الصدمة النفطية لسنة 2014؟

أهداف الدراسة:

تكمن أهداف هذه الدراسة في مجموعة من النقاط يمكن ذكرها في الآتي:

- محاولة فهم أدوات السياسة المالية ودورها في اقتصاديات الدول؛
- محاولة فهم الصدمة النفطية لسنة 2014 من حيث أسبابها وتأثيراتها؛
- محاولة فهم العلاقة بين السياسة المالية والصدمات النفطية؛
- معرفة السياسة المالية المتبعة في الجزائر والمملكة العربية السعودية لمواجهة هذه الصدمة.

#### أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الموضوع من:

- المكانة المميزة التي تحظى بها السياسة المالية لدى الدول النامية عامة والجزائر والمملكة العربية السعودية خاصة؛
- الموقع الذي يشغله النفط في الجزائر والمملكة العربية السعودية والعلاقة الوثيقة التي تربط بين النفط واقتصاد البلدين؛
- كون الصدمات النفطية تؤثر في مختلف الأنشطة الاقتصادية العالمية وباعتبار النفط المورد الرئيسي في الجزائر والمملكة العربية السعودية ما زاد من أهمية دراسة مخلفات الصدمة النفطية لسنة 2014 على اقتصاد البلدين؛
- كونه ركز على دولتين عربيتين لهما مجموعة من النقاط المشتركة اقتصاديا بالإضافة إلى تعرضهما لنفس الآثار التي خلفتها الصدمة النفطية سنة 2014، وهما الجزائر والمملكة العربية السعودية.

#### المنهجية:

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة على مشكلة البحث، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لإظهار الأدبيات النظرية للسياسة المالية والصدمات النفطية، ثم المنهج التاريخي لتبيان أبرز المحطات التاريخية للصدمات النفطية، بالإضافة إلى المنهج التحليلي وذلك بهدف تحليل البيانات التي تتوافر عن مشكلة البحث، والمنهج المقارن بهدف المقارنة بين السياسة المالية المنتهجة في الجزائر ونظيرتها في المملكة العربية السعودية.

كما استندت هذه الدراسة على بيانات رسمية صادرة عن هيئات دولية ووطنية، يتصدرها صندوق النقد الدولي ومنظمة الدول المصدرة للنفط، أما الوطنية فمن جانب الدولة الجزائرية ممثلة في وزارة المالية، البنك المركزي، المديرية العامة للجمارك، المديرية العامة للضرائب أما من الجانب السعودي ممثلا في وزارة المالية، مؤسسة النقد العربي السعودي والهيئة العامة السعودية للإحصاء.

#### هيكل الدراسة:

تم دراسة الموضوع تباعا للمحاور التالية:

- الإطار المفاهيمي للسياسة المالية والصدمة النفطية؛
- آثار الصدمة النفطية لسنة 2014 على اقتصاد الجزائر والمملكة العربية السعودية؛
- تقييم السياسة المالية في الجزائر مقارنة بالسعودية بعد الصدمة النفطية لسنة 2014.

#### 1. الإطار المفاهيمي للسياسة المالية والصدمة النفطية:

##### أ. مفهوم السياسة المالية:

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الأخرى، هذا لأنها بإمكانها تحقيق الأهداف المتعددة التي يسعى إليها الاقتصاد الوطني وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي يتم تكييفها بحيث تؤثر في مستويات الدخل الوطني والعمالة وكافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

تعرف السياسة المالية بأنها مجموعة القرارات التي يترتب عليها تحديد طريقة ونمط استخدام مختلف العناصر المالية، توجيهها والتنسيق بينها لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، وذلك في نفس الوقت الذي تقوم فيه هذه العناصر بوظائفها الأساسية. (المهايني 2013، ص 10)

وعرفت على أنها أداة الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، بمعنى استخدام الحكومة لبرامج الإنفاق والإيرادات العامة التي تنتظم في الموازنة العامة، لإحداث الآثار المرغوبة على التنمية ومعالجة مشاكل الاقتصاد. (عبد الله 2013، ص 164)

ويستخلص من التعاريف السابقة أن السياسة المالية خط الدفاع الأول الذي تستخدمه الدولة في التصدي للأزمات الاقتصادية على المستوى الداخلي، بما يتماشى وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية باستخدام مجموعة من الأدوات مع مراعاة الجانب الاجتماعي.

#### ب. أهمية السياسة المالية وأدواتها

تتصرف أغلب دول العالم فيما يتعلق بتحديد دور سياساتها المالية على ضوء ظروفها وحاجاتها، وفيما يتعلق بالدول النفطية يمكن أن تؤدي السياسة المالية دورا رئيسيا وهاما بتحويل الربح المحقق من النفط لصالح قطاعات استراتيجية أخرى، ودعم نشوء قطاعات اقتصادية جديدة تساعد في تعزيز المزايا التنافسية وتخفيف التوجه نحو الإفراط في الاعتماد على الصادرات النفطية.

وبالتالي يمكن إبراز أهمية السياسة المالية في تحقيق استقرار للاقتصاد الكلي وتثبيت ميزان المدفوعات والتوازن بين الميزان التجاري ورؤوس الأموال، تخفيف التضخم، التحكم بالدين العام المحلي، إبقاء الضرائب عند مستويات مقبولة وتحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز العدالة الاجتماعية من خلال الإنفاق على الصحة والتعليم وخلق فرص عمل. (ضالع 2009، ص 89)

يمكن إدراج أدوات السياسة المالية ووسائلها بشكل بسيط كما يلي:

**الضرائب والرسوم:** وهي تشمل الضرائب المباشرة وغير المباشرة بكافة أنواعها مثل ضريبة الدخل وضرائب الشركات، وكذلك الرسوم المركبة الداخلية والخارجية التي تفرض على السلع والخدمات التي تفرضها الدولة، لتحقيق أهداف معينة تخدم السياسة الاقتصادية للدولة. (الربيعي 2013، ص 71)

**القروض العامة:** كانت القروض العامة تعتبر وسيلة مالية استثنائية، وبظهور الأزمات المالية أصبحت عادية لأن أكثر ميزانيات دول العالم أصبحت بحالة عجز، لذلك تضطر الحكومات سنويا للاقتراض.

**الإنفاق العام:** يمكن من خلاله زيادة حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني، فعندما تسعى الدولة إلى مواجهة فجوة تضخمية أو انكماشية تستخدم سياسة الإنفاق العام.

عجز الموازنة: هذه السياسة التي تلجأ إليها الدولة عن طريق الإصدار النقدي بهدف تمويل جزء من المشروعات، التي تتماشى والسياسة المالية التوسعية وهذا بغرض زيادة حجم الإنفاق العام ومنه زيادة الطلب الكلي.

ج. مدخل الى الصدمات النفطية

مصطلح الصدمة النفطية يشير إلى آثار التغير المفاجئ في عرض النفط على الاقتصاد العالمي، والذي يجمع بين ارتفاع الأسعار وارتفاع الاستهلاك و/ أو خفض للإنتاج. ولإعطاء مفهوم أشمل وأوسع للصدمة النفطية يجب التمييز بين نوعين من الصدمات النفطية: الصدمة الإيجابية والصدمة السلبية.

أما الصدمة الإيجابية فهي حالة تصيب الاقتصاد، تعبر عن ارتفاع مفاجئ في سعر النفط، مما يترتب عنه أثر سلبي على النمو الاقتصادي العالمي. كما يمكن تعريفها على أنها ارتفاع سريع وكلي لسعر بيع النفط، والذي بدوره يفجر أزمة في البلدان غير المنتجة والمستوردة له، والصدمة السلبية فتشير إلى انخفاض مفاجئ في أسعار البترول، يحدث عادة عندما تقوم البلدان المنتجة للبترول بزيادة إنتاجها، أي العرض يفوق الطلب.

د. مسببات الصدمات النفطية:

تاريخيا لكل صدمة نفطية مجموعة من الأسباب التي جعلت منها أزمة في ذلك الحين وبذلك الخصائص التي تميزها عن باقي الصدمات التي تلتها أو التي سبقتها، لكن المميز في جميع الصدمات الاشتراك في دوافع متماثلة عجلت في ظهورها كارتفاع احتياطات بلد ما من النفط أو ارتفاعها الذي لديه تأثير كبير في نشأة الصدمات النفطية، أو كموجة التأمينات التي شهدتها صناعة النفط في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين. (روس 2014، ص 34)

هذا بالإضافة إلى المسببات المتعلقة بالطابع الجيوسياسي كالحروب والأزمات السياسية، ومنها ما هو أممي كالتحديات والتفجيرات الإرهابية.

هـ. أهم الصدمات النفطية التاريخية:

قد عرف العالم منذ ظهور النفط عديد الصدمات النفطية، لكن حسب درجة عنفها وتأثيرها على الاقتصاد العالمي يمكن حصرها فيما يلي:

- الصدمة النفطية لسنة 1973، أين عرف سوق النفط ارتفاعا بعد الحرب على إسرائيل؛
- الصدمة النفطية لسنة 1979، وهي أزمة أفرزتها الثورة الإيرانية أين عرف النفط ارتفاعا في الأسواق؛
- الصدمة النفطية لسنة 1986، وهي أزمة تهاوي النشاط الاقتصادي الذي أثر سلبا على النفط؛
- الصدمة الآسيوية لسنة 1997، والتي تهاوت فيها أسعار النفط بعد الأزمة المالية في آسيا؛
- الصدمة النفطية لسنة 2004، وهي الصدمة التي عرفت بثورة أسعار النفط؛
- الصدمة النفطية لسنة 2008، وفيها تزايد الطلب على النفط فعرف ارتفاعا في الأسعار.

و. العلاقة بين السياسة المالية والصدمات النفطية

النفط واحد من المصادر المتعددة للطاقة، لكنه ليس سلعة ككل السلع، لأن لإنتاجه وتسويقه ونقله على نطاق عالمي تأثير سياسي واقتصادي ضخم، ويؤثر في مصالح جهات وأطراف كثيرة، أهمها الدول المنتجة، الشركات المستثمرة والدول المستهلكة. (ابراهيم 2010، ص 27)

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن هذه الجهات الثلاث يجب أن تتوخى الوصول إلى توازن يحقق مصالحها جميعا، ولضمان ذلك كل جهة ستقوم باتخاذ تدابير تعينها وتميزها عن باقي الجهات، فالدول المنتجة للنفط تدابيرها تتمثل بالخصوص في السياسة الاقتصادية التي تشمل السياسة المالية، السياسة النقدية والسياسة التجارية، وبالتالي ازداد الاهتمام بالعلاقة الكائنة بين السياسة المالية والصدمات النفطية، وذلك لرفع درجة فعالية السياسة المالية في مواجهة الصدمات النفطية، فيمكن للدولة عن طريق استخدامها لسياسة مالية مناسبة مواجهة وامتصاص الآثار غير المرغوبة الناجمة عن انخفاض أو ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

إذ يمكن أن يظهر الرابط بين السياسة المالية والصدمات النفطية عن طريق المسار الذي تنتهجه الدولة في التسيير الاقتصادي للبلاد، فتبقى السياسة المالية في الدول المنتجة للنفط مرهونة بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، فتكون السياسة المالية توسعية في حالة ما إذا كان الاقتصاد يمر بحالة انكماش وكساد بسبب ارتفاع أسعار النفط والبلد المنتج لهذه السياسة منتج للنفط واقتصاده ريعي نفطي. أو إتباعها لسياسة مالية انكماشية في حالة ما إذا كان الاقتصاد في حالة تضخم.

وتتضح هذه العلاقة أكثر من خلال نجاح السياسة المالية في تجاوز الأزمات الاقتصادية التي تعصف باقتصاديات الدول خاصة الناجمة عن تقلبات أسعار النفط، أو في تحقيق أهدافها التي تقتزن بالهيكلة الاقتصادية للبلد ومرونة الإنتاج ومدى تطور أسواق العمل ومدى استجابة الاقتصاد للسياسة المالية.

2. آثار الصدمة النفطية لسنة 2014 على اقتصاد الجزائر والمملكة العربية السعودية

تتزامن كل الصدمات النفطية مع التغيرات العميقة التي تطرأ في سوق النفط، وقد أدى الانخفاض الأخير في سعره الماددة الحيوية إلى فتح نقاش معمق حول العوامل التي تفسر هاته الصدمة وتميزها عن الصدمات السابقة.

إن انخفاض سعر النفط في 2014 يمكن تفسيره أساساً على عوامل مرتبطة بالعرض، فالإنتاج العالمي للنفط ارتفع بـ 2 مليون برميل في اليوم في سنة واحدة، وهذا ما أدى إلى وفرة في العرض مقابل الطلب.

كما توجد هناك عدة عوامل مرتبطة بالطلب أدت إلى تراجع الطلب على النفط وساعدت في انخفاض أسعاره ويمكن حصر أهمها في بطيء النمو في الاقتصاد الصيني وأزمة الديون السيادية وتبعاتها على النمو في أوروبا وما نجم عنها من إتباع سياسات مالية تقشفية.

هذا بالإضافة إلى التوترات الجيوسياسية والتي تعتبر إحدى العوامل الحاسمة في تحديد سعر النفط، في الواقع الحروب والنزاعات السياسية عبر التاريخ كانت متوازنة مع التقلبات القوية في أسعار النفط.

وبالتالي فإن الصدمة النفطية لسنة 2014 هي انعكاس للعديد من الأحداث التي ميزت سنة 2013، بداية من الاتفاق النووي الإيراني وصولاً إلى التواطؤ الأمريكي السعودي، إذ اتفقت السعودية والولايات المتحدة على خفض الأسعار لمعاوية روسيا اقتصادياً لتدخلها في أوكرانيا (أزمة القرم).

أ. آثار الصدمة النفطية لسنة 2014 على بعض مؤشرات اقتصاد الجزائر

انعكست تداعيات الصدمة النفطية لسنة 2014 على الاقتصاد الجزائري فأدت إلى ظهور اختلالات واضحة على جميع الأصعدة، وذلك في الوقت الذي تراكمت فيه العجزات حتى وإن قل معدلها في السنة الأولى.

أثر الصدمة النفطية على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2014-2020

إن الدولة التي تعاني عجزاً في ميزان مدفوعاتها تجد نفسها مضطرة إلى اتخاذ إجراءات محددة من شأنها أن تحقق فائضاً في ميزان مدفوعاتها أو على الأقل موازنته، شأن الجزائر التي عرف ميزان مدفوعاتها عجزاً كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم 1: تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 2014-2020 (دولار أمريكي)

المؤشر/ السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
رصيد الميزان التجاري	43,06	- 17,03	- 17,06	- 14,41	- 7,46	- 9,32	- 13,62
الرصيد الجاري	-9,50	-27,29	- 26,22	- 22,07	- 16,70	- 16,95	- 18,71
رصيد حساب رأس المال	15,44	- 0,25	0,19	0,31	0,88	0,03	2,34
ميزان المدفوعات	- 5,94	- 27,54	- 26,03	- 21,76	- 15,82	- 16,93	- 16,37

Source : Banque d'Algérie. Bulletin Statistique 2014-2020.

يظهر من خلال الجدول رقم 1 أن الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات قد سجل عجزاً طيلة سبعة سنوات، رغم أن العجز يقدر بـ 5,94 مليار دولار أمريكي سنة 2014، إلا أنه تضاعف خمس مرات تقريباً في السنة الموالية مسجلاً عجزاً يقدر بـ 27,44 مليار دولار بسبب ضعف احتياطات الصرف الأجنبي واستمرار استعمال الدولة لرؤوس الأموال، وتلاه عجز بـ 26,05 مليار دولار سنة 2016 ثم عجز آخر في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات بقيمة 21,76 مليار دولار سنة 2017، وبعده بعام عجز بـ 15,82 مليار دولار، ثم عجز فاق 16 مليار دولار سنتي 2019 و2020، وهو الشيء الذي قد يعزى إلى وجود مؤشرات فعلية لدخول الجزائر مرحلة تغطية عجز الميزان التجاري.

أثر الصدمة النفطية على صندوق ضبط الإيرادات الجزائري للفترة 2014-2020

تمتلك جميع الدول احتياطات بعملات أجنبية تقيم بصفة نموذجية بالدولار أو اليورو أو الين، وعندما يتراكم لدى بلد احتياطات أكثر مما يحتاجه لأغراض أنية فإنه يستطيع إنشاء صندوق سيادي لإدارة تلك السيولة الإضافية، وعلى هذا النحو أنشأت الجزائر صندوق ضبط الإيرادات، والذي ينتهي إلى الحسابات الخاصة للخرينة العمومية. وقد عرف الصندوق منذ نشأته زيادة مستمرة في موارده المالية إلى غاية نهاية سنة 2014 أين تراجعت هذه الموارد، فلجأت السلطات للسحب منه، وهذا ما يبينه الجدول الآتي:

الجدول رقم 2: تطور رصيد صندوق ضبط الإيرادات (الوحدة: مليار دينار جزائري)

المؤشر/السنوات	نهاية 2014	نهاية 2015	نهاية 2016	فيفري 2017	2018	2019	2020
القيم المسحوبة من الصندوق	2965,67	2886,50	1387,93	784,45	0	0	0
رصيد صندوق ضبط الإيرادات	5058,90	21723,97	784,45	0	0	0	0

Source : la ministère des finances algérienne

من خلال الجدول رقم 2 يتبين أن رصيد صندوق ضبط الإيرادات الذي يعتمد اعتمادا كليا على فائض الإيرادات النفطية، قد أصبح فارغا من جميع الموارد بسبب انخفاض أسعار النفط على إثر الصدمة النفطية لسنة 2014، فبداية من سنة 2014 أخذ رصيد الصندوق ينفذ ولو بدرجة أقل في هذه السنة أين سجل الرصيد قيمة 5058,90 مليار دينار جزائري، تلتها بعد ذلك سنوات أعصفت بمدخرات الصندوق، ففي سنة 2015 تقهقر رصيده إلى قيمة 21723,97 مليار دينار، ثم 784,45 مليار دينار سنة 2016، ثم نفذت موارده تماما وأواخر شهر فيفري من سنة 2017، هذه الأرصدة التي وجهت بما يتماشى وأهداف إنشاء صندوق ضبط الإيرادات كتغطية عجز الخزينة.

أثر الصدمة النفطية على احتياطي الصرف الأجنبي خلال الفترة 2014-2020

مع حدوث الصدمة النفطية سنة 2014 تآكل احتياطي الصرف الأجنبي الجزائري نتيجة للعجز الذي عرفه ميزان المدفوعات خلال هذه الفترة، كما يظهر في الجدول التالي:

جدول رقم 3: تطور احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر للفترة 2014-2020 (الوحدة: مليار دولار أمريكي)

المؤشر/السنوات	نهاية 2014	نهاية 2015	نهاية 2016	نهاية 2017	نهاية 2018	نهاية 2019	نهاية 2020
احتياطي الصرف الأجنبي	177,38	142,64	112,93	96,05	79,88	64,45	42,23

Source : IMF. International Financial Statistics.

من خلال الجدول رقم 3 يتضح تآكل احتياطي الصرف الأجنبي من سنة لأخرى حيث تراجعت مدخرات البنك المركزي من العملة الصعبة خلال سبعة سنوات بـ 135,15 مليار دولار أمريكي، فقد كانت قيمة الاحتياطي نهاية سنة 2014 في حدود 177,38 مليار دولار ثم انخفضت قيمة هذه الاحتياطات في نهاية السنة الموالية مباشرة إلى 142,64 مليار دولار ثم واصلت الانخفاض نهاية سنة 2016 إلى 112,93 مليار دولار، ثم واصل الانخفاض إلى 96,05 مليار دولار سنة 2017، ثم سجلت في نهاية سنة 2018 ما قيمته 79,88 مليار دولار، ثم 64,45 و 42,23 مليار دولار سنتي 2019 و 2020 على التوالي، كل هذا التراجع الملاحظ خلال هذه الفترة يبرر بتغطية العجز المسجل في ميزان المدفوعات الذي ظهر في الوقت الذي تراجعت فيه قيمة الإيرادات النفطية الجزائرية تباعا مع الصدمة النفطية لسنة 2014، بواسطة اللجوء إلى احتياطي الصرف الأجنبي، بعد نفاذ رصيد ضبط الإيرادات في فيفري 2017.

ب. آثار الصدمة النفطية لسنة 2014 على بعض مؤشرات اقتصاد المملكة العربية السعودية

انعكس الانخفاض في أسعار النفط العالمية منذ 2014 على إيرادات المملكة العربية السعودية، هذا الانخفاض كان له تأثيرات كبيرة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي.

أثر الصدمة النفطية على ميزان المدفوعات السعودي خلال الفترة 2014-2020

المملكة العربية السعودية مثلها مثل كل دول العالم لها ميزان مدفوعات الذي يعتبر المرأة العاكسة لصحة اقتصادها والذي على أساسه يمكن الحكم على مدى ملائمتها المالية، والجدول الموالي يبين أهم التغيرات على ميزان المدفوعات من سنة 2014 إلى غاية 2020.

الجدول رقم 4: تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 2014-2020 (الوحدة: (مليار الدولارات)

المؤشر/ السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الرصيد الجاري	73,75	- 56,72	- 23,84	10,46	70,60	38,23	- 22,81
رصيد حساب رأس المال	- 329	- 1,062	- 897	- 1,848	- 2,329	- 1,73	- 1,84
الحساب المالي	63,986	- 73,082	- 91,356	7,463	67,384	36,16	- 24,05
ميزان المدفوعات	- 191,264	- 130,864	- 1012,196	16,075	135,655	72,66	48,70

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، النشرة الإحصائية الشهرية، نوفمبر 2021، ص 124

يلاحظ من خلال الجدول رقم 4 التأثير الكبير لانخفاض أسعار النفط لسنة 2014 على ميزان المدفوعات السعودي تباعا لسنة 2014، وهو الذي سجل عجزا بـ 191,264 مليار دولار سنة 2014 ليتراجع هذا العجز إلى ما قيمته 130,864 مليار دولار في السنة الموالية للصدمة، إلا أنه ارتفع هذا العجز مرة أخرى ليصل قيمة 1012,196 مليار دولار سنة 2016، وبعد ذلك وفي سنة 2017 و 2018 سجل فائض يقدر بـ 16,075 و 135,655 مليار دولار على التوالي، وفائض سنتي 2019 و 2020 يقدر بـ 72,66 و 48,70 مليار دولار، والذي يفسر بارتفاع أسعار النفط التي تجاوزت الـ 60 دولار للبرميل في هذه الفترة.

التأثير على الصناديق السيادية

للتعرف على واقع الصناديق السيادية في المملكة العربية السعودية سنبحث على تطور أصول مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) والتي تعتبر من الصناديق السيادية الرائدة على المستوى العالمي: والجدول الموالي يظهر تطور أصوله:

الجدول رقم 5: تطور أصول مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) (الوحدة: (مليار ريال)

المؤشر/السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
رصيد صندوق ضبط الإيرادات	4009.84	3731.10	3522.87	3699.17	3928.85	4349.42	4305.47

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، النشرة الإحصائية الشهرية، نوفمبر 2021، ص 130

يظهر الجدول 5 تطور أصول مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) خلال الفترة 2014-2020 أين ظهر تأثير واضح لصدمة 2014 على ذات الصندوق من خلال تراجع إجمالي الأصول في غالب سنوات الدراسة وإلى غاية سنة 2018، أين عرفت زيادة في أصول المؤسسة وذلك راجع لزيادة أسعار النفط في الأسواق العالمية.

التأثير على الأصول الاحتياطية.

الجدول رقم 6: تطور احتياطات الصرف الأجنبي في السعودية للفترة 2014-2020 (الوحدة (مليار ريال)

المؤشر/السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
إجمالي الأصول الاحتياطي	2746,32	2311,56	2009,23	1861,58	1862,2	1873,4	1701,2

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، النشرة الإحصائية الشهرية، نوفمبر 2021، ص 19

يظهر الجدول 6 التأثير المباشر للصدمة النفطية لسنة 2014 على الأصول الاحتياطية للمملكة العربية السعودية، حيث بدأت الأصول في الانخفاض بداية من سنة 2014 أين كانت هذه الأصول في حدود 2746.32 مليار ريال، ثم انخفضت هذه الأصول في السنة الموالية إلى حدود 2311.56 مليار ريال، وواصلت بالانخفاض إلى حدود 1701,2 مليار ريال سنة 2020.

3. دراسة مقارنة بين السياسة المالية المتبعة في الجزائر والسعودية بعد صدمة 2014

تميز السياسة المالية باختلافها من دولة لأخرى خاصة في وقت الأزمات المالية، هذا ما سنحاول توضيحه من خلال الأدوات المستعملة في الجزائر مقارنة بدولة السعودية.

أ. تقييم ومقارنة بين الإيرادات العامة في الجزائر والمملكة العربية السعودية للفترة 2014-2020

يغلب على الإيرادات العامة في الجزائر والمملكة العربية السعودية الطابع الجبائي النفطي، وهو ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم 7: تطور الإيرادات العامة في الجزائر والمملكة العربية السعودية للفترة 2014-2020 الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنة/البلد	الجزائر	المملكة العربية السعودية
2014	الإيرادات العادية	34,94
	الإيرادات النفطية	243,56
	الإيرادات العامة	278,50
2015	الإيرادات العادية	45,19
	الإيرادات النفطية	119,05
	الإيرادات العامة	164,24
2016	الإيرادات العادية	49,53
	الإيرادات النفطية	88,98
	الإيرادات العامة	138,51
2017	الإيرادات العادية	38,08
	الإيرادات النفطية	81,95
	الإيرادات العامة	120,03
2018	الإيرادات العادية	76,53
	الإيرادات النفطية	158,92
	الإيرادات العامة	235,45
2019	الإيرادات العادية	84,62
	الإيرادات النفطية	178,70
	الإيرادات العامة	263,32
2020	الإيرادات العادية	86,40
	الإيرادات النفطية	138,51
	الإيرادات العامة	224,91

المصدر: بالاعتماد على:

- Direction Générale des Impôts. Vos-impôts 2014-2020.
- Saudi Arabian Monetary Authority. Yearly Statistics 2014-2020.

لم يكن الاختلاف الواضح في الإيرادات العامة بصفة عامة والإيرادات العادية بصفة خاصة، بين الجزائر والمملكة العربية السعودية كنتيجة لتداعيات الصدمة النفطية فقط، بل لاختلاف التدابير المنتهجة من قبل السلطات العامة في البلدين ويتضح ذلك أكثر من خلال المقارنة التالية:

1. أوجه التشابه

رغم الاختلاف السالف الذكر إلا أن البلدين يجتمعان على مجموعة من النقاط المشتركة بينهما، لتفعيل هذه الأداة المالية الرئيسية، وتمثل هذه النقاط أساساً في:

- التقلب السريع في الإيرادات النفطية لدى البلدين؛
- اعتماد البلدين لسياسة مالية انكماشية خلال الفترة 2014-2020، وبالتالي العمل على زيادة الإيرادات العامة؛
- سيطرة الإيرادات النفطية على الإيرادات العامة في ميزانية البلدين؛
- الرغبة المشتركة بين البلدين في خلق قنوات جديدة لدعم الإيرادات العادية، بداية من سنة 2014؛
- سن مجموعة من القوانين التي قد تدعم القاعدة الجبائية في البلدين منذ 2016، وبالتالي دعم مباشر للإيرادات العادية.

#### أ.2. أوجه الاختلاف

تختلف الإيرادات العامة في الجزائر عن نظيرتها في المملكة العربية السعودية، في طريقة تحصيل الإيرادات العادية على وجه الخصوص، فالجزائر تلجأ إلى مجموعة من الأوعية الضريبية فتفرض نوع معين من الضرائب، والمملكة العربية السعودية تعتمد على نوع آخر من الأوعية الضريبية، حتى وإن كانت الضرائب تشكل جزءاً هامشياً من ميزانيتها، وهو ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم 8: مقارنة بين الضرائب المعتمدة في الجزائر والمملكة العربية السعودية

الجزائر	المملكة العربية السعودية
تتضمن الضرائب في الجزائر الضرائب المباشرة، التسجيل والطابع، الضرائب على الأعمال، الضرائب على منتوجات الاستيراد، حواصل الضرائب غير المباشرة وحواصل الجمارك.	تتضمن الضرائب في المملكة العربية السعودية الضرائب المباشرة، ضريبة الدخل والضريبة المستقطعة.
تعتبر الضرائب مورد هام للإيرادات العادية في الجزائر	تعتبر الضرائب مورد هامشي في إجمالي الإيرادات العادية في المملكة العربية السعودية
تعتمد إدارة الضرائب الجزائرية على مجموعة من القوانين في تحصيلها للضرائب وتمثل في قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، قانون الطابع، قانون الرسوم على رقم الأعمال، قانون الضرائب غير المباشرة.	تعتمد المملكة العربية السعودية في تحصيلها للضرائب على قانون واحد وهو قانون الضريبة

المصدر: بالاعتماد على:

- قانون المالية لسنة 2017
- التقرير القطري رقم 17/316 الصادر عن صندوق النقد الدولي

كما انتهجت الجزائر والمملكة العربية السعودية مجموعة من الإصلاحات الجبائية بداية من سنة 2014، كإجراء لدعم الإيرادات العامة في البلدين، وهي كالتالي:

جدول رقم 9: مقارنة بين الإصلاحات الجبائية المعتمدة في الجزائر والمملكة العربية السعودية بعد 2014

المملكة العربية السعودية	الجزائر	
التعديل الضريبي	رقم المادة والتعديل أو الاستحداث	القانون المعدل
تطبيق ضريبة السلع الانتقائية، والتي تطبق على ثلاث سلع وهي التبغ ومشتقاته، المشروبات الطاقة والمشروبات الغازية، وتحصل من قبل الموردين والمصنعين.	المادة 42: تخضع المداخل المتأتية من الإيجار المدني لأموال عقارية ذات استعمال سكني للضريبة على الدخل الإجمالي بنسبة تتراوح بين 7% و15% من مبلغ الإيجار الإجمالي.	قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة
ضريبة القيمة المضافة وهي ضريبة غير مباشرة	المادة 136: فرض رسم طابع قدره 6000 دج على تسليم جواز سفر 24 صفحة و12000 دج بالنسبة لجواز سفر 48 صفحة المادة 140 مكرر: دفع مبلغ 1000 دج في حالة ضياع أو إتلاف أو سرقة بطاقة التعريف الوطنية البيوميترية عند طلب التجديد	قانون الطابع
/	المادة 23: يحدد المعدل المخفض للرسم على القيمة المضافة بـ 9% المادة 21: يحصل الرسم على القيمة المضافة بالمعدل العادي بـ 19%	قانون الرسوم على رقم الأعمال
/	المادة 176: تحدد تعريفه رسم المرور للخمور بـ 8800 دج للهيكتولتر	قانون الضرائب غير المباشرة
/	المادة 32: يؤسس رسم بمعدل 7% يطبق على مبلغ تعبئة الدفع المسبق للمهاثف النقال	قانون المالية التكميلي لسنة 2009

المصدر: بالاعتماد على:

- قانون المالية لسنة 2017
- التقرير القطري رقم 17/316 الصادر عن صندوق النقد الدولي

ألقت الصدمة النفطية لسنة 2014 آثارا أضرت بإيرادات الجزائر والمملكة العربية السعودية، رغم اعتمادهما على الإيرادات العامة لتعويض ما قد ينجم عن تراجع أسعار النفط بداية من نفس السنة، ما جعل من سلطات البلدين توسيع دائرة الأدوات المالية التي لجأت إليها لاجتناب آثار هذا التراجع في الأسعار.

#### ب. تقييم ومقارنة بين النفقات العامة في الجزائر والمملكة العربية السعودية للفترة 2014-2020

تعتمد الجزائر والمملكة العربية السعودية على النفقات العامة لتحقيق أهدافها وإشباع حاجات المجتمع والتي تعتبر من بين الأدوات المالية الرئيسية للدولتين. ومع ظهور الصدمة النفطية لسنة 2014 زاد الاهتمام بالنفقات العامة لمواجهة الآثار غير المرغوبة لتهاوي أسعار النفط بداية من سنة 2014. حيث عرفت النفقات العامة في الجزائر والمملكة انخفاضاً محسوساً بداية من سنة 2014، وهو ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم 10: تطور النفقات العامة في الجزائر والمملكة العربية السعودية للفترة 2014-2020 الوحدة: مليار دولار أمريكي

"دور السياسة المالية في مواجهة الصدمات النفطية"

توفيق خذري وعلي بهدنة

السنة/البلد	الجزائر	المملكة العربية السعودية
2014	نفقات التسيير	55,71
	نفقات التجهيز	31,13
	النفقات العامة	86,84
2015	نفقات التسيير	45,98
	نفقات التجهيز	30,23
	النفقات العامة	76,21
2016	نفقات التسيير	41,94
	نفقات التجهيز	25,51
	النفقات العامة	67,45
2017	نفقات التسيير	40,22
	نفقات التجهيز	26,66
	النفقات العامة	66,88
2018	نفقات التسيير	38,13
	نفقات التجهيز	19,49
	النفقات العامة	57,62
2019	نفقات التسيير	39,06
	نفقات التجهيز	28,40
	النفقات العامة	67,46
2020	نفقات التسيير	38,58
	نفقات التجهيز	23,10
	النفقات العامة	61,68

المصدر: بالاعتماد على:

- Banque d'Algérie. Rapport annuel 2014-2020.
- Saudi Arabian Monetary Authority. Yearly Statistics 2014-2020.

اعتمدت الجزائر والمملكة العربية السعودية على مجموعة من المعايير في النفقات العامة الخاصة بهما، ما جعل من البلدين يختلفان في مجموعة النقاط المتعلقة بالنفقات، ويتشابهان في نقاط أخرى.

ب.1. أوجه التشابه

رغم الاختلاف الملاحظ في النفقات العامة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية، إلا أنهما يتفقان في مجموعة من العناصر الخاصة بالنفقات العامة كالتالي:

- إبداء البلدين الاهتمام بالنفقات العامة لمواجهة الآثار غير المرغوبة لانخفاض أسعار النفط بداية من سنة 2014:
- إتباع البلدين لسياسة رفع الدعم الحكومي منذ 2014، والذي كانت الجزائر والمملكة العربية السعودية متمسكة به لمدة طويلة:
- استخدامهما للنفقات العامة كأداة مالية لإشباع حاجات المجتمع بطريقة مبالغ فيها:
- ازدياد حجم النفقات العامة في البلدين خاصة عندما ترتفع أسعار النفط في الأسواق العالمية:
- ارتباط وثيق بين النفقات العامة والإيرادات النفطية في البلدين:
- تعتبر النفقات العامة الأداة الرئيسية في تسهيل صياغة وإعداد البرامج الحكومية في البلدين:
- غياب الكفاءة والفعالية في إنفاقهما العام.

ب.2. أوجه الاختلاف

عرفت النفقات العامة اختلافا ملحوظا في الجزائر والمملكة العربية السعودية، ويظهر بعض هذا الاختلاف في الجدول الموالي:

جدول رقم 11: مقارنة بين النفقات العامة في الجزائر والمملكة العربية السعودية

الجزائر	المملكة العربية السعودية
توزيع النفقات العامة حسب النصيب الأكبر كالتالي: الدفاع الوطني استحوذ على النصيب الأكبر: قطاع التربية والتعليم ثانيا: القطاع الصحي ثالثا.	توزيع النفقات العامة حسب النصيب الأكبر كالتالي: التعليم استحوذ على النصيب الأكبر: القطاع العسكري ثانيا: القطاع الصحي ثالثا.
يمثل دعم المواد واسعة الاستهلاك والطاقة والسكن والصحة والتعليم غالبية الدعم المقدم في الجزائر.	يمثل الدعم الحكومي لمنتجات الطاقة والمياه غالبية الدعم المقدم في المملكة.
بدأت الجزائر رفع الدعم من خلال زيادة أسعار الطاقة (بنزين، مازوت، كهرباء).	بدأت رفع الدعم من خلال زيادة أسعار الطاقة والمياه.

المصدر: بالاعتماد على:

- قانون المالية لسنة 2017

- التقرير القطري رقم 17/316 الصادر عن صندوق النقد الدولي

أثرت الصدمة النفطية لسنة 2014 على النفقات العامة في الجزائر والمملكة العربية السعودية، رغم استقرار النفقات العامة لدى البلدين في مستويات مرتفعة، إلا أن هذا التأثير يظهر مع فشل النظامين في استعمال هذه الأداة لتجاوز الصدمة النفطية بطريقة لا تخلف أثارا ضارة بالمجتمع.

## الخاتمة:

من خلال الدراسة يستخلص أن دور السياسة المالية في مواكبة التطورات التي يشهدها الاقتصاد العالمي خاصة ما تعلق بالصدمات النفطية، يظهر مع النجاح في باستخدام مختلف أدواتها من إيرادات، نفقات، ضرائب ورسوم وعجز موازنة، إلا أن صدمة النفط لسنة 2014 التي جاءت لثلاث أسباب رئيسية، سبب متعلق بالطلب على النفط الذي تراجع بفعل انخفاض معدلات النمو العالمية وسبب متعلق بزيادة العرض العالمي للنفط، وسبب سياسي يتمثل بالدرجة الأولى في الاتفاق الأمريكي السعودي من أجل خفض أسعار النفط وبالتالي فرض نوع من العقوبات على الاقتصاد الإيراني، وقد كشفت أن الأدوات المالية التي اعتمدت عليها الجزائر والمملكة العربية السعودية، لم تأتي في شكل إنفاق عام، ضرائب ورسوم، دين عام وعجز موازنة، بل فضل البلدين التركيز أكثر على الإيرادات العامة والنفقات العامة، حيث قامت الجزائر بالعمل على تعويض الإيرادات النفطية بالإيرادات الضريبية من خلال قيامها بتعديلات على مختلف القوانين الضريبية مثل قانون الرسوم على رقم الأعمال، قانون الطابع وقانون الرسوم غير المباشرة، وبعدها تخفيض في الإنفاق العام من خلال بدأ رفع الدعم على بعض السلع واسعة الاستهلاك ومواد الطاقة، أما المملكة العربية السعودية فرغم أنها لم تعتمد على الإيرادات الضريبية بشكل كبير إلا أنها أبدت اهتمامها لهذا المورد من خلال إعادة نظرها في قانون الضريبة وفرض رسوم على بعض السلع الكمالية، ففضلت تخفيض الإنفاق العام عن طريق رفع الدعم على المواد الطاقوية والمياه، حيث أن الإنفاق العام في البلدين لم يكن الأداة المالية الأكثر فعالية خلال فترة الدراسة بسبب الانخفاض الطفيف الذي لوحظ عليه عكس ما كان متوقعا عقب الصدمة مباشرة.

## قائمة المراجع

1. كتاب: ابراهيم، ق.ع. (2010). أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية. دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب.
2. كتاب: عبد الله.د. (2013). الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر. الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع.
3. رسالة ماجستير: ضالع.د. (2009). فعالية السياسة المالية في مواجهة تقلبات أسعار النفط دراسة حالة الجزائر. جامعة الشلف.
4. كتاب: الربيعي.ر. (2013). دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي. عمان: دار آمنة للنشر والتوزيع.
5. كتاب: روس.م. (2014). نقمة النفط. دمشق: منتدى العلاقات العربية والدولية.
6. كتاب: المهياي، م.خ. (2013). المالية العامة. دمشق: منشورات جامعة دمشق.
7. الموقع الرسمي لوزارة المالية الجزائرية: [bit.ly/3zhASve](http://bit.ly/3zhASve)
8. الموقع الرسمي لمؤسسة النقد السعودي: [bit.ly/3Pjv9Fx](http://bit.ly/3Pjv9Fx)
9. الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي: [bit.ly/3BnQmAB](http://bit.ly/3BnQmAB)
10. الموقع الرسمي لبنك الجزائر: [bit.ly/35P2c5C](http://bit.ly/35P2c5C)